ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

النظام المائي التقليدي في واحة فزواطة (درعة)
التقنيات والتنظيم

معاذ بوعدين
باحث في سلك الدكتوراه
جامعة ابن زهر
أكادير – المملكة المغربية

مُلَخّص

لا يختلف مجال فزواطة من حيث بنيته الطبيعية، وتنوعه البشري عن باقي واحات درعة، وبالتالي فإن الملاحظة الأساسية التي ينبغي التنصيص عليها أن التقنيات المستعملة في السقي والتنظيمات الاجتماعية المتفاعلة في مجال فزواطة، فهي تلخص بشكل عام منطق التدبير التقليدي للموارد المائية الخاص بواحة درعة، مع الإشارة إلى أن الاختلاف في التركيبة الإثنية بين فزواطة وباقي الواحات يضفي بعض الخصوصيات التي سنعرض لها في حينها. وعلى هذا النحو، سنحاول من خلال تحليل آليات اشتغال هذه التقنيات التقليدية، أن نستعرض في البداية معطيات حول التقنيات والأساليب التقليدية المستعملة في إطار تعبئة واستعمال الموارد المائية من جهة، وأسس تدبيرها العرفي من جهة ثانية، مع النبش في المعطيات المشتركة للواحات في درعة بهدف المقارنة واستنباط خصوصيات الواحة موضوع الدراسة. وسنستعين في هذا الإطار بمجموعة من الدراسات والأبحاث ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسوسيو - ثقافية بهدف الإحاطة بالموضوع من أبعاده المختلفة، اعتبارًا على أن دراسة التنظيمات الاجتماعية تستدعي مثل هذه التحليلات لاستجلاء أثرها على الاقتصاد وثقافة المجتمع الواحي بصفة عامة. وستشمل بنية الموضوع العناصر التالية: (تحليل المكونات البشرية وعلاقتها بالأرض والماء، تحليل الموارد المائية وكيفية تدبيرها، أشكال التنظيم والقوانين العرفية، تدبير الندرة والنزاعات، العلاقات الاقتصادية، والجانب السوسيوثقافي).

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٤ أكتوبر ٢٠١٩
تاريخ قبول النشر: ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩

كلمات مفتاحية:

المنشآت المائية؛ توزيع الماء؛ قبائل الواحة؛ السواقي؛ الموارد المائية

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0057057

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

معاذ بوعدين. "النظام المائي التقليدي في واحة فزواطة (درعة): التقنيات والتنظيم".- دورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد السادس والأربعون؛ ديسمبر ٢٠١٩. ص ٢٠٥ – ٢٢٢.

مُقَدِّمَةُ

يبدو أن المجتمع الفزواطي أوجد لنفسه تنظيمًا قبليًا ينعكس بصفة ميكانيكية على الوضع القانوني لهذا المجتمع، فمثل هذا التنظيم الاجتماعي يحتاج إلى مجموعة من القواعد القانونية التي تسير العلاقة بين الأفراد والجماعة. هذه القواعد تتجلى في القوانين العرفية المحلية التي أوجدها المجتمع الواحي الفزواطي مثله في ذلك مثل باق المجتمعات الواحية، لتسيير مؤسساته ذات الطبيعة الاجتماعية أو الاقتصادية كنوبات المياه مما ينعكس على التنظيم السياسي لهذا المجتمع حيث يسهر على تنظيم وتطبيق القوانين العرفية رجال يتم تعيينهم لهذا الغرض بإشراك باقي أطراف التنظيم. وتبقى هذه القوانين العرفية عنصرًا أساسيًا لا غنى عنه في المجتمع الواحي المبني على اقتصاد الندرة. وإذا

كانت هذه الأعراف قد تأثرت بالتجاذبات الجدلية بين مجالين متعارضين: مجال نفوذ المخزن ومجال الولاء (البيعة)، وخضعت لعملية التثاقف مع مختلف الثقافات التي عرفها المجال المغربي عبر فتراته التاريخي، فإنها حافظت على أصالتها ومحليتها، بل ساهمت في إغناء الشريعة الإسلامية وفي صياغة التشريع المغربي العصري كمرتكز أساسي.

ويعتبر تدبير الموارد المائية التجلي الأساسي لمظاهر التضامن والتكافل الاجتماعي في مجال يعاني من الهشاشة، وبالتالي نتساءل عن المظاهر الأخرى لهذا التضامن في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية. يتضح مما سبق أن مجال واحة فزواطة ينتمي طبيعيًا إلى المجالات القاحلة المرتبطة بالصحراء والذي شهد تطور حضارة واحية مزدهرة، شكلت مكونًا أساسيًا لثقافة وتاريخ المغرب، وتلتقي مع باقي الواحات المغربية عند القاسم المشترك المتمثل في ندرة المياه وتدهور الوسط الطبيعي وهشاشته جراء عدة عوامل. لهذا بات من الإلزامي أن تكون المنطقة محط مشاريع تنموية وإعطائها الأولوية القصوى لإعادة تأهيل الموارد الطبيعية خاصة عندما يتعلق الأمر بالتدبير الموارد المائية. كما يمكننا التأكيد على أن واحة فزواطة إلى جانب الواحات الأخرى من المناطق النادرة في المغرب التي استطاعت تطوير نموذج تقليدي فعال وناجح لاستغلال الموارد الطبيعية المحدودة. هذا النموذج اتضح من خلال البحث في إبداع تقنيات تقليدية لضبط وتوزيع وتنظيم المياه، وإبداع مؤسسات عرفية تسهر على تدبير الشأن العام الواحي والماء أحد أبرز الهواجس اليومية له. هذا النموذج التقليدي لم يكن عفويًا أو اعتباطيًا بل تأسس على أعراف محلية سامية عند قبائل الواحة.

وإذا كان مجال واحة فزواطة يتميز بتفرده وجاذبية مشهده الطبيعي فإننا نثير الانتباه إلى أنه يخفي وراءه هشاشة قصوى، إذ يكفي أدنى خلل على مستوى الموارد المائية سواء السطحية منها أو الباطنية أن يحكم علية بالموت النهائي. وبالرغم من قساوة المناخ كميزة هيكلية للمجال فقد استطاع لعدة قرون مقاومتها باستجابات تنظيمية (محلية/عرفية) ذكية، لكن ناقوس الخطر بدأ يدق نتيجة التحولات المناخية الأخيرة. ومن أهم الخلاصات في اعتقادنا هي تفكك المجتمعات التقليدية، فمن المعروف أن واحة فزواطة ارتبطت بشكل وثيق يصعب فهمه أحيانًا بالبنيات الاجتماعية التي أفرزتها ودبرتها نتيجة تراكم قرون من التجربة، بصرامة واهتمام كبيرين ووعي اجتماعي رفيع بقيمة الماء كأساس استقرارها وديمومتها. لذا فإن من بعض أسباب الأزمة الواحية ترجع إلى تفكك هذه البنيات التقليدية التي كانت فيما سبق تحمل على التعاون والتضامن والعمل التشاركي وهو ما أدى بالضرورة إلى انهيار صيانة الواحة، وما الانتقال من مؤسسة القصر (السكن الجماعي) إلى ظهور السكن الفردي والانتقال إلى الضخ إلا دليل يعبر عن تصدع المجتمع التقليدي الواحي.

من أهم الخلاصات التي وقفنا عنها هي مشكل تقسيم الأراضي وتعقد الوضع العقاري، حيث يتمثل العنصر الأساسي لضعف واحة فزواطة من خلال الضغط على العقار الذي ازداد بارتفاع عدد السكان وهو ما نتج عن تقسيم هام للأراضي، حيث أن مساحة القطعة الأرضية المستغلة داخل الواحة تقل عن ٠،١٥ هكتار، في حين توجد القطع ذات المساحة الكبيرة في منطقة "الفايجة". يمثل التقسيم المتزايد للأراضي عائقًا لاستغلال الفلاحي في واحة فزواطة، حيث أن المساحات المستغلة تعتبر ذات مردودية ضعيفة ولا تسمح بالاستثمار، بالتالي تضل عملية التحديث الهدر وفلاحية التي قامت بها الدولة بعد الاستقلال لا تعطي النتائج المرجوة منها.

أولاً: منشآت وتقنيات النظام المائي التقليدي في واحة فزواطة

يبدو أن المجال الواحي مجال جغرافي يطرح فيه مشكل الماء بحدة كباقي الواحات بدرعة، وشكل فيه الماء قضية يومية، لذلك كان السقي يحتاج إلى تجنيد طاقات بشرية كبيرة من أجل إنجاز أشغال مائية كبرى عن طريق ابتكار تقنيات للتحكم في المياه، إضافة إلى بلورة تنظيم اجتماعي محكم للسهر على تسييرها وتنظيمها والعناية بها حرصا على ديمومتها. وإذا كان واد درعة هو الشريان المائي الذي يبعث الحياة في واحة فزواطة لكونه المورد المائي الرئيس، فإن عمل الإنسان الفزواطي سيركز عمله التقني على التحكم في مياه واد درعة، عن طريق مجموعة من التقنيات والأساليب المائية للاستفادة من مياهه لقيام النشاط الزراعي به.

وللوصول إلى هذا الهدف تطلب استثمار أعمال وجهود ضخمة بشريًا وماديًا وتقنيًا وحتى هندسيًا،

ضف إلى ذلك خبرات تنم عن فهم طبوغرافية المجال وتهم تقنيات حول طبيعة السطح، وتتناسب مع خصوصيات المجال، بما أنه مجال هش من ناحية الموارد الطبيعية خاصة الماء. لذلك سنحاول في هذا المحور الوقوف أولاً عند خصوصية واحة فزواطة من حيث بنيتها العقارية للأرض، لفهم الشروط التي أفرزت التقنيات المائية التقليدية. ثم الوقوف عند أهم هذه التقنيات من خلال تصنيفها حسب أدوارها. ونشير من البداية أن واحة فزواطة لا تخرج في خصوصياتها من حيث أساليبها المائية عن باقي واحات الجنوب الشرقي بصفة عامة، وواحات درعة بصفة خاصة. لذلك سنجد أن الفلسفة التقنية في قضية الماء تتناسب وخصوصية بنية الأرض الصغيرة، والتي تعتمد فيها تقنيات تقسيم الماء إلى ثلاث مستويات:

تقنية التجميع المائي: التي تهم بالأساس التعامل مع عملية تعبئة الماء مباشرة من المصدر، وهنا نتحدث عن واد درعة باعتباره المزود الرئيس.

تقنية الجلب المائي: وهي تقنية تهم المرحلة الثانية، فبعد تعبئة الماء يتطلب إيصاله إلى القطاع المسقي من بساتين وحقول.

تقنية التوزيع: وهي مرحلة أخيرة في هذا النظام المائي، فبعد إيصال الماء إلى القطاع المسقي، يتعين توزيعه بين المستفيدين وفق ضوابط قانونية عرفية مضبوطة.

١/١-البنية العقارية للأرض بواحة فزواطة

يشكل نمط الإنتاج الزراعي أساس الاقتصاد الواحي وتعتبر الأرض أحد مقوماته الضرورية، التي يتوقف عليها الإنتاج في إطار الاستغلاليات، ونظرا لقدم الاستقرار بهذه المنطقة نجد أن البنية العقارية للأرض تتميز بالتنوع وتعقد ملكيتها، ويسودها طابع التفكك والتجزئة جراء مسلسل التوارث. وفيما يلي جدول يوضح أنواع ملكية الأراضي بواحة فزواطة:

نوع الملكية	النسبة بـ %	طبيعتها
ملك خاص	٨٦ %	مستغلة
ملك جماعي	١٠ %	مخصصة للرعي
الأحباس	٥ %	مستغلة
أملاك مخزنية	٤ %	مستغلة

(مركز الاستثمار الفلاحي زاكورة)

من خلال معطيات الجدول يبدو أن الملكية الخاصة هي السائدة في البنية العقارية من مجموع الأراضي داخل واحة فزواطة والسبب يعود إلى قدم الاستقرار والتطور التي لحق استغلال المجال عبر التاريخ الطويل. وتتميز الملكية الخاصة للأرض بصغر مساحتها نتيجة التقسيم المتكرر للأرض بفعل عامل الإرث، وهو ما يزيد من تعقيد البنية العقارية[١]. تأتي بعدها الملكية الجماعية للأرض التي تكون في حوزة القبيلة، لكن اغلب هذه الأراضي غير صالحة للزراعة ومخصصة للنشاط الرعوي باعتباره النشاط المكمل للنشاط الزراعي داخل الواحة، هذه الأراضي تشهد مجموعة من المشاكل المرتبطة بالنزاعات بين المستفيدين منها[٢]. أما أراضي المخزن فهي تتشكل أساسًا من الأحراش المجاورة للوادي منحت في أوقات معينة متأخرة (نهاية القرن التاسع عشر الميلادي) لممثلي المخزن، في حين أن أراضي الأحباس تبقى عبارة عن وقف للمساجد وبعض الأولياء والصلحاء والزوايا، وهي خاضعة لنظام الكراء بمقابل مادي أو عيني يستخلص لصالح المسجد أو الزاوية... إلخ.

يتضح من خلال هذا البسط السريع أن البنية العقارية للأرض متنوعة ومعقدة، تتسم بصغر حجمها وتفتتها العقاري بفعل عدة عوامل تاريخية، وبفعل عامل تقسيم الإرث. هذه الوضعية ساهمت في سيادة الأراضي المجهرية، لهذا نجد شكل حجم الأراضي يفرض سيادة نمط إنتاج زراعي تقليدي وعتيق[٣]. وأمام ضيق المساحات الزراعية الناتج عن وضعية البنية العقارية، علاوة على انحصارها في شريط ضيق قائم على ضفتي واد درعة نظرًا لطبوغرافية وجيولوجية المنطقة غير مساعدة على امتداد الأراضي الزراعية، ضف إلى ذلك مسألة التقسيم المتوالي للحيازات وتفتتها بفعل الإرث سيكون بالضرورة النشاط الزراعي لا يعدو أن يخرج من طابعه المعاشي. وهذه الحالة ستفرض على الإنسان الفزواطي التعامل مع الأرض بتقنيات وأساليب تقليدية بسيطة تتلاءم والبنية العقارية للأرض. فنمط الإنتاج التقليدي سينعكس جليا في المنشآت المائية التقليدية، وستكون انعكاسا مباشرا له. وهو ما سنتوقف عليه فيما يلي.

٢/١-ملكية الماء والتقنيات التقليدية للتحكم في الماء

يعتبر العامل الطبيعي موجهًا رئيسًا في بتشييد المنشآت المائية، بحيث يعين على الإنسان الواحي التعامل مع المشاكل الطبوغرافية التي يفرضها المجال من عوائق طبيعية خاصة التضاريس من حيث انبساطها أو وعورتها، كما أن المناخ له دور في تحديد

طبيعة التقنيات بما له من تأثير في نظام الجريان المائي. وإذا كان المجال الواحي ذو خصائص طبيعية صعبة شيئًا ما، فإن ذلك سيؤثر على نوعية التقنيات المائية المشيدة به. ورغم أهمية المعطى الطبيعي في تحديد معالم التقنيات المائية، فإننا لا نخفي أهمية العنصر البشري ودوره في التعامل مع المجال من خلال توظيف رصيده من الخبرات المتراكمة على مر العصور لبلورة هندسة مائية تقليدية تستجيب وحاجياته اليومية.

(٢/١) ١-ملكية الأرض:

ينحصر محيط الزراعة "بدرعة" في المجال الرسوبي للوادي، الذي تحده الجبال من جهتي الشرق والغرب وعليه فإن المساحات الزراعية تنحصر داخل هذا المجال الضيق، وهذا ما جعل من الملكية الفلاحية بهذا المجال تعرف نوعًا من الاحتكار وصغر الاستغلاليات الزراعية. وعلى الرغم من أن أغلب الباحثين في تاريخ المنطقة يؤكدون كما هو الحال داخل الواحات على أهمية الماء الموازية في قيمتها لقيمة الأرض، إن لم نقل تتجاوزها في بعض الأحيان، فإن تدخل عنصر الأرض كأحد العوامل المساهمة في صياغة خريطة توزيع الماء تبقى بارزة وذات أهمية، وهنا نجد كمثال على ذلك نوع ملكية الماء المقرون بملكية الأرض[٤]، دون أن ننسى- توزيع أعمال الصيانة التي توفرها القبيلة للساقية وأكوك وما يمثله "عامل الأرض" من مقياس لتحديد الحصص.

(٢/١) ٢-ملكية الماء:

بما أن الماء هو أصل الحياة في الواحة، فإن ملكيته تصبح الأقوى داخل هذا المجال، و"بدرا" يمكن التميز بين خمسة أنواع من الملكية (الملكية الفردية، الملكية الجماعية، ماء المخزن، ماء الزوايا، حق المرور)، وتعتبر ملكية الماء في واحات وادي "درا "ملكية لحصص زمنية معلومة قد تطول أو تقصر- تبعًا للصبيب والتموضع في السافلة أو العالية[٥]. تعتبر الساقية "بدرا" نموذجًا حيًا "للتكافل الجماعي الذي كان سائدًا بين قبائل القصور بالمنطقة"[٦]. بحيث أن أشغال حفر وصيانة الساقية وأجزائها تتجاوز طاقة القبيلة الواحدة، زد على ذلك طول مسافة خط الساقية الذي يتجاوز في أحيان كثير ٦ كيلومتر، مما يستوجب معه تعاون أكثر من قبيلة واحدة في أعمال الحفر والصيانة، وعليه تكون الاستفادة من الساقية مشتركة بين هذه القبائل. تتنوع تقنيات السقي "بدرا" من منطقة إلى أخرى، وذلك تبعا لمجموعة من العوامل المرتبطة أساسًا بملكية الأرض والماء وشكل المشاركة في الساقية، كأهم منشأة للسقي، فما هي أهم التقنيات المتحكمة في تعبئة وجلب الماء وتوزيعه بواحة فزواطة؟ وما هي أبرز النظم السائدة فيه؟

٣/١-تقنية عملية تعبئة المياه التقليدية

إن اهم تقنية سائدة بالمجال الواحي في عملية تعبئة المياه هي السدود التحويلية والتي يطلق عليها محليًا اسم "أكوك"، وتطرح هذه المنشأة رغم بساطتها العديد من التعقيدات التقنية والاجتماعية والتنظيمية نظرًا لكونها الحلقة المفصلية في النظام السقوي التقليدي. وبحكم التجربة الطويلة الأمد والخبرة الأصيلة للإنسان الواحي في مجال السقي، فقد اهتدى إلى تقنية اكوك لاستغلال مياه وادي درعة، وذلك باستعمال سد تقليدي بسيط "اكوك"، وهو تقنية لتحريف المياه وتحويلها نحو السواقي، عبارة عن مرتفع بسيط مبني بمواد هشة تتكون من أغصان الأشجار المتوفرة على ضفتي النهر كالنتل والقصب وجريد النخل... يتم تثبيتها بالأحجار الكبيرة وتضاف إليها الحشائش والحصى- لسد الفجوات، آخذا شكل الزاوية ٤٥ درجة، ويتم وضع هذه العناصر في سرير الوادي لرفع منسوب المياه ومستوى الصبيب من أجل تحويل جزء من جريان الوادي نحو المزارع بانحراف الماء نحو الساقية[٧].

صورة للسد التحويلي التقليدي أكوك بواحة فزواطة: ساقية تامزرويت

ومن الوهلة الأولى يبدو أن التقنية بسيطة لا تتطلب الكثير من الدهاء لتشييدها، لكن واقع الأمر ليس كذلك، فنجاح دور هذه التقنية رهين بمجموعة من الشروط، ويطرح جملة صعوبات نوجزها فيما يلي:

تقنيًا: يتطلب إقامة أكوك البحث عن مكان مناسب في سرير الواد دو خصائص تقنية محددة، أهمها وضعه في مكان يضيق فيه سرير الواد ويكون الانحدار غير شديد لتسهيل تحكم أمثل في صبيب الواد لكي لا يجرف اكوك، خاصة وأنه مبني بمواد هشة قابلة للجرف بسهولة. وتوفر هذه الأمكنة صعب خاصة إذا كنا نعلم أن واد "درا " من الأودية المتسعة عرضيًا. وبعد التوصل لحل صعوبة المكان ننتقل إلى مشكلة أخرى لا تقل تعقيدًا، تتجلى في البحث عن مكان في عالية القطاع المسقي لضمان انسياب منسوب المياه التي تم رفعها "باكوك". ففي حالة كان موضع "أكوك" مناسبًا ولا يضمن مستوى ارتفاعه الطبوغرافي انسياب الماء بالساقية يصبح لا فائدة منه. إذن فالمشكل التقني مرتبط بدقة اختيار سرير مناسب للتشييد ويراعي ضمان انسياب الماء.

اجتماعيًا: تطرح هذه التقنية مشكلة اجتماعية تفرضها الوضعية التقنية، ونقصد أن "أكوك" يتم بنائه في عالية أراضي القبيلة التي تريد استغلاله، ومنه فإن إقامته يكون في أراضي أخرى لقبائل العالية، سواء تلك الموجودة في الضفة اليمنى أو اليسرى. هذه المشكلة الاجتماعية تطرح مصادقة أهل العالية عن الموضع، لذلك كان البعد الاجتماعي يختزل في هذه التقنية، إذ غالبا ما يتم اللجوء إلى طقس "العار"، وهو عادة اجتماعية تقوم من خلاله قبائل السافلة بذبح أضحية في زاوية أو ضريح والي صالح لقبائل العالية للسماح لها بإقامة أكوك في مجالها. فتجد هذه الأخيرة نفسها مرغمة لقبول أمر الواقع.

ومن المشكلات الناشئة عن هذه التقنية خصوصًا عندما تكون مياه النهر قليلة أو عندما يعمق مجراه بطريقة مفرطة، ويزداد المشكل عندما توجد المساحات المسقية لجماعة القصور في نفس الارتفاع على ضفتي الوادي، حيث تحاول كل جماعة بناء سدها في العالية بالنسبة لسد القصر الثاني، بالتالي الفوز بنصيب مائي أكبر من صبيب الأخرين، أو بكل الصبيب إذا كان الوادي في حالة ندرة للمياه. إن هذه الحالة تنتهي عادة بنشوب مشاجرات وصراعات تتجدد كل سنة عندما تحطم الفيضانات تلك السدود، وذلك فإن مواضع السدود لها علاقة بقوة نسبة انحدار الساقية وبأهمية صبيبها، بالتالي بأهمية أراضيها التي يمكن أن يغطيها السقي. لذا غالبًا ما يلجأ السكان إلى وضع سدود متتالية على النهر بنوع من التناوب ويفصل بينهما مسافة تصل إلى بضع عشرات الأمتار. وحسب Paul Pascon فهذه المسافة تزداد اتساعا من العالية نحو السافلة[٨].

١/٤-تقنية جلب المياه التقليدية

ترتبط أنظمة السقي التقليدية "بدرا" الوسطى بشكل كبير بمنشأة الساقية والتي تشكل دعامة النظام المائي. وفي تعريفيها الاصطلاحي فهي جدول الماء وقناته، ثم استعير اللفظ وأطلق على المنشأة المعروفة لأنها تسقي، وبهذا الاسم عرفت في البلاد العربية التي استعملتها، أما في البلدان التي لم تعرف السقي فلا زال لفظ الساقية يقصد به جدول الماء. أما في بلاد النوبة (إثيوبيا حاليًا) فالساقية تدل عندهم على مهمتها وهي دفع الماء من الأسفل إلى الأعلى، واللفظ عندهم لا يوحي بالسقي كما هو الحال في اللفظ العربي، وإنما ينصرف إلى القوة التي تحرك الالة سواء كانت ماء أو هواء، وعلى ذلك يفضل العلماء الغربيون لفظ الساقية العربي على الألفاظ المقابلة لها في باقي اللغات[٩].

وتعتبر الساقية كتقنية من التقنيات المائية التقليدية التي استخدمها الإنسان في محاولة التحكم وتعبئة المياه من أجل استغلالها في السقي من قدم العصور التاريخية، ومن أكثر المنشآت المائية التقليدية البسيطة الشكل والمهمة في الري[١٠]. السواقي عبارة عن قناة يتراوح عمقها بين مترين ونصف وخمسة أمتار وعرضها ما بين متر ومتر ونصف، وهذا دليل على خضوعها لقوانين الطبوغرافية، وقانون الراحة بمعنى أن الماء يتبع الانحدار،[١١] وهي (الساقية) من عناصر النظام المائي المدرجة ضمن الملك العمومي لقبيلة أو مجموعة قبائل، ولهذا تأخذ اسم القبيلة المالكة لها أو اسم المكان الذي تمر به[١٢].

ساقية ترابية تقليدية بواحة فزواطة.

ساقية ترابية تقليدية بواحة فزواطة

وتقنية الساقية مكون رئيس في النظام المائي التقليدي بواحة فزواطة، وتسمى بالامازيغية بـ "تاركا"، ودورها الأساسي جلب المياه المعبأة عن طريق أكوك، وظيفتها كقناة تكمن في حمل المياه من أكوك نحو البساتين الزراعية التي تتواجد في ضفة الواد المرتفعة عن مجراه. وهو ما يفسر أيضًا شقها على مسافات طويلة في عالية القطاع المسقي، على خط شبه موازي لمجرى الوادي، كما تتميز بانحدارها البسيط وذلك لتمكين الماء من المسيل بشكل بطيء دون إحداث خسائر في حافتي السواقي[١٣]. كما تحمل كل ساقية غالبًا اسم القبيلة أو القصر- أو القطاع المسقي بها. أما حجم هذه السواقي فهو يختلف بين العالية والسافلة، إذ نجد سواقي السافلة تتميز بحجمها الكبير، ذلك لأن أصحابها يهدفون إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الماء في ظرف وجيز، بهدف سقي المساحات المزروعة الشاسعة، عكس حجم السواقي بالعالية الذي تبدو صغيرا لأنه يكفي للحصول على جريان ضعيف ودائم يمكن من سقي الأراضي الزراعية القليلة.[١٤]

٥/١-تقنيات التوزيع

(٥/١) ١-السواقي الفرعية والمصاريف:

تعتبر السواقي الفرعية والمصارف/ أغلان من الدرجة الثالثة في منشآت السقي التي يتم حفرها جماعيًا، تتفاوت طاقتها الاستيعابية حسب المساحة التي تسقيها والمالكين المستفيدين من مياهها.[١٥] وترتبط بشبكة كبيرة من المصارف الثانوية. وتخضع هذه الشبكة المخصصة لجلب وتوزيع الماء، لوحدات قياسية يتحكم فيهما عاملين يفرضهما الجانب القانوني (الحصص المائية) والتقني (أهمية الصبيب والطبوغرافية) ونظرًا لتفاوت الحصص المائية لأسباب مختلفة، تم تحديدها بوحدات حجمية[١٦] كالنوبة[١٧]، وزمنية ك"تانست/تاطست"،[١٨] هذه الوسائل القياسية للحصص المائية تختلف من واحة لأخرى وكذا في فتراتها الزمنية وأشكالها. ونتيجة للظروف المناخية للمنطقة فإن السواقي "بدرا"، تعرف حالة جريان غير منتظم، تؤثر بدورها في نظام توزيع الماء، وهنا نميز بين مياه "الفيض والغدير "كأهم مظاهر المياه العامة غير الخاضعة للتقسيم العادي المتوارث.

(٥/١) ٢-تقنية أغرور:

تنتشر تقنية "أغرور" التي في العديد من المناطق الواحية، كتودغى وتافيلالت ناهيك عن واحات مزاب[١٩]. حول هذا النظام يقول ابن خلدون: "وفي هذه البلاد (البلاد الصحراوية) طريقة غريبة لاستنباط المياه، لا توجد في تلول المغرب ذلك أن البئر تحفر عميقة، تطوى جوانبها يستمر في الحفر حتى الوصول إلى صلدة، تضرب بالفؤوس والمعاول حتى يرق جرمها، ثم يرمي عليها الفعلة زبرة من حديد تكسر. فينسكب الماء على سطح الأرض"[٢٠].

يتكون هذا النظام من عناصر عدة، في مقدمتها البئر الذي لا يتعدى عمقه العشرة أمتار[٢١]، ثم الحفرة مستطيلة الشكل، يتجاوز طولها عمق البئر بقليل وعرضها يبلغ حوالي المترين لها انحدار بسيط ومتدرج في اتجاه نهايته، تخصص هذه الحفرة لحركة الدابة عند قيامها بجر الدلو صعودًا وهبوطًا. الدلو (أكا) Agga، غالبا ما يصنع من جلد الإبل أو الماعز، وأحيانًا من جلد البقر، يتوفر هذا العنصر على مخرجين أو فوهتين مختلفتين من حيث الحجم، الأمر الذي يساعد على امتلائه بسهولة[٢٢]، ويتكون الدلو من "تاكرا" وهي الجزء العلوي الذي يملأ بالماء، ومن الجزء السفلي "البوط"[٢٣] دوره أساسي في جلب الماء من جوف البئر، وإفراغه في صهريج يكون ملاصقا له، وتتم هذه العملية بفعل حركة الجر التي تقوم بها الدابة بمساعدة حبلين (إكوتا) Iggota[٢٤]، أو أسغون Asghoune وهو الشريط المصنوع من الدوم، والمسمى أمازيغيا إزيكر Iziker [٢٥].

الجرارة: توضع الجرارة في أعلى البئر حيث تتوسط عمودين من الخشب (تيفكاكين Tifkakaine)[٢٦]، يتكئ كل منهما على قطعة خشبية أخرى توضع بشكل عمودي على ساريتين من الطين أو الحجر، تنتصبان على جانبي البئر، وفي أعلى العمودين الأولين يوضع عمود خشبي آخر يسمى الساري Assary الذي يضمن تباتهما [٢٧]

صحيح أن السمة الغالبة لهذه التقنية هي البساطة، لكن هذا لا ينفي مساهمتها في سقي مجموعة من الحدائق الصغيرة المحيطة بقصور ومساكن فزواطة، الأمر الذي زاد من الإنتاجية سواء تعلق الأمر بالتمور أو الخضر وحتى الحبوب، لا يجب أن نغفل أيضا دورها التكميلي لنظام السقي بمياه الخطارات، حقيقة أكدها سكان بعض القرى بسافلة تودغى كقرية بوتغاط مثلاً، حيث لجؤوا إلى استعمال هذا النظام لما جفت خطاراتهم وذلك بغية السقي وأيضًا الشرب.

(٥/١) ٣-الآبار:

يختلف عمقها حسب بعد أو قرب الفرشة المائية الباطنية، لها شكل أسطواني. لرفع الماء من باطن الأرض لا بد من توفر قائمين مبنيين بالطين أو الإسمنت، وعمود من الخشب طوله مترين أو ثلاثة أمتار، زيادة على حبل يتم ربط طرفيه أحيانًا بدلوين متوسطي الحجم[٢٨]، استعملت هذه الآبار بين الاستعمالات المنزلية، السقي الشرب أو توريد الماشية رغم ما توفره من موارد مائية تسد جزءًا كبيرًا من العجز المائي في هذه المناطق إلا أن هذا لا ينفي اشتمالاها على مساوئ وسلبيات في مقدمتها ضرورة توفر مجهود عضلي كبير مقابل حمولة مائية ضعيفة، لهذه الأسباب سيفكر العديد من سكان هذه المناطق في تحديث نظام استغلال آبارهم عن طريق المضخات والمحركات العصرية التي عرفت انتشارًا كبيرًا، ومن جملة الأسباب التي ساعدت على توسيع هذا النظام نجد ارتفاع المردودية والإنتاجية زيادة على المساعدات المقدمة للفلاحين بهدف تشجيعهم على تبني هذه التقنية.

٦/١-صيانة المنشآت المائية التقليدية من خلال ساقية تامزراويت

من القضايا الأساسية التي تثيرها التقنيات المائية هي عملية الصيانة، لما لها من أهمية بالغة في استمرار وديمومة عمل هذه الشبكة بما هي أساس استمرار الإنتاج الزراعي، فإذا كانت هذه التقنيات وسيلة الإنتاج الأولى عند الإنسان الفزواطي فإن الهاجس الأكبر الذي يشغل مخيلته هو الحفاظ عليها واستصلاحها كلما دعت الضرورة. ومن المعلوم كما سبقت الإشارة أن طبيعة البناء في جل هذه التقنيات تقليدية بسيطة تعتمد مواد أولية هشة محلية يوفرها المجال، لذلك فهي معرضة مع كل فترة فيضان إلى الإتلاف مما يجعل هذه المهمة أساس استمرار وظيفتها. لهذه الغاية سنحاول الوقوف على ملامح هذه العملية من خلال نموذج ساقية "تامزراويت" لنتعرف بدقة على مجرياتها. ونشير في البداية أننا اعتمدنا على البحث الميداني والرواية الشفهية للكشف عن مجريات هذه العملية باعتباره الوسيلة الوحيدة الذي يمكن من خلالها التعرف عليها.

وبالنسبة لساقية "تامزراويت" فهي تقع في عالية واحة فزواطة على الضفة اليسرى لمجرى وادي درعة، وتنطلق بمقربة زاوية الفتح، تمتد على مسافة ٥ كلمترات، حيث ترسم على شكل موازي للواد ومحاذية له، وشيئا فشيئا تتوغل داخل ثلاث أرباع محاط "أمزرو". وداخل محاط أمزرو تتفرع الساقية إلى ثلاثة فروع أساسية، وهي من العالية إلى السافلة: "فرع الفوقانية" و "فرع الوسطانية" و "فرع لقنان بوخلال" وتتفرع بدورها إلى مجموعة من المصاريف التي تنقسم بدورها إلى العديد من "الرباطي" التي تربط المصرف مباشرة بالبستان.

(٦/١) ١-عملية صيانة ساقية "تامزراويت":

إن اختلاف أنظمة السقي وتوزيع المياه في ساقية "تامزراويت" حتم على المستفيدين منها وضع قوانين عرفية ملائمة على مستوى عملية الصيانة، وهكذا نميز بين عملية الصيانة بين الساقية الرئيسة وبين المصاريف والفروع، حسب الحصة المائية أو مساحة الأرض.

(١/٦/١) أ-الصيانة على مستوى الساقية الرئيسة:

على مستوى الساقية الرئيسة "لتامزراويت" يتم الاعتماد على معيار ملكية الماء في المساهمة في عملية الصيانة، تحديدا فإن كل من يملك أقل من ٦٠ درهم[٢٩] من مجموع الحصص نبوات الماء، فهو مجبر على أن يساهم بعامل واحد في حفر وتنقية الساقية. أما من يتوفر على أكثر من هذا العدد في حصصه المائية ملزم بالمساهمة بعاملين. وهكذا فإن كان عدد العمال الموزعين على النوبات الغير "محررة" يبلغ ٥٦ عاملاً، فنجد أكثر من هذا العدد في عملية الاستصلاح للساقية حيث يصل ٧٤ عاملاً فأكثر، لارتباط

ذلك بكثرة عدد المالكين لحصص مائية تقل عن ٦٠ درهم.

أما بخصوص طريقة توزيع اقتسام العمل داخل الساقية فيتم بطريقة متفاوتة بين المستفيدين كل حسب حصصه المائية، أي أن العمل يكافئ حجم الحصة من الحق المائي. ويتم اقتسام حصص العمل داخل الساقية بواسطة "عصا" تشكل وحدة قياس في تحديد المسافة المراد حفرها أو إصلاحها وتنقيتها، ويتراوح طول هذه العصا بين ٣-٥ أمتار، وتكون هذه العصا مصنوعة من جريد نخل ذكر ناضج. ونجد في كل وحدة قياس هذه "خدامين أي عاملين " على الأقل بغض النظر عن حجم مليكتهما المائية[٣٠].

وتجدر الإشارة إلى أن أصحاب "النوبات المحررة"[٣١] لا يساهمون في عملية الصيانة مما يزيد من مشكل الساقية في تعميق الهوة بينهم وبين المساهمين في صيانتها. ويعتبر عرف "حد الصايم" هو النفير والتعبئة العامة لجميع أفراد القبيلة البالغين للاجتماع من أجل التداول في أمور صيانة الساقية. وحري بالذكر أن عملية الإعلان هذه تتكرر غالبًا في فترات فيضان وادي درعة الذي غالبًا ما يحدث خسائر كبير في "الأكوكات "والسواقي عند مدخلها، إذ يقوم بتخريب الأول وجرف الثانية. لذلك كان لزامًا اعتماد هذا الشكل التضامني المتمثل في "حد الصايم" أو "التويزه " كشل من العمل الجماعي والتشاركي ضمانًا للمصلحة العليا والعامة للقبيلة في تدبير أمور الماء.

(٢/٦/١) ب-صيانة المصاريف والسواقي الفرعية:

بعد الانتهاء من إصلاح الساقية الرئيسة التي عادة ما تتشارك فيها مجموعة من القصور والتي يتم تقسيم مسافة الإصلاح بينهم حسب النوبات المائية، فإن الصيانة تأخذ شكلاً آخر بعد الدخول في السواقي الفرعية والمصاريف التي تأخذ الماء مباشرة إلى المنشآت الزراعية للمالكين. وفي هذا المستوى من الصيانة يكون توزيع العمل متساويًا بين ذوي الحقوق المائية، إذ يتعين العمل بشكل متساوي في الساقية الفرعية باعتماد وحدة قياس العصى دون الأخذ بعين الاعتبار أهمية الحصة المائية أو مساحة الأرض المسقية. في حين أن الاشتغال على إصلاح المصاريف الصغيرة يتحدد حسب ملكية الأرض. لكن عملية الصيانة في المصاريف تبقى شأنًا داخليًا للمستفيدين منه في سقي حقولهم. أما تنظيم وتقسم العمل داخل السواقي الرئيسية والفرعية فيكون تحت إشراف شخص يسمى "عامل" الساقية.

ويبدو مما سبق أن هناك عدم تساوي في توزيع حصص الصيانة والحصص المائية وملكية الأرض، إذ يستشف البعد التعاضدي والعمل التضامني على مستوى السواقي الثانوية والفرعية ومصاريف ساقية "تامزراويت"، في حين هناك تقسيم مضبوط بين الملاك على مستوى الساقية "تامزراويت" الرئيسة. ويفسر ذلك بأن التضامن يتجدر أكثر كلما تضايقت القرابة الدموية والمصلحة المشتركة بين دوي الحقوق المائية. كما تواجه عملية الصيانة تحديات مرتبطة بعملية كراء أو رهن الحصص المائية وملكية الأرض أو العمل بنظام "الخماس"، لذلك فعملية الصيانة تنتقل بموجب هذه المعاملات إلى المستفيدين منها. كما يجب أن نؤكد على أن هناك التزام صارم في السهر على تطبيق هذه العملية، وفي حال تخلف أحدهم عنها فإنه يؤدي ثمن كراء خدام مكانه أو يتم اللجوء إلى إصدار "النصاف[٣٢]" في حقه كأن يلتزم بإقامة وليمة غداء لـ ١٢ خدامًا.

وعمومًا يتضح أن التقنيات المستعملة للتحكم في المياه تتطلب عملاً جماعيًا وهمًا مشركًا بين الإنسان الفزواطي، والضرورة الاجتماعية تفرض هذا السلوك الجماعي خاصة في مسألة الصيانة. ولتحقيق هذه الغاية كان لزامًا الانتظام في تنظيمات اجتماعية تسهر على تحديد الحقوق وضمان تطبيق الواجبات، والسهر على ردع المخالفين. فما هي أهم ملامح هذه التنظيمات، وماهي وظائفها وأدوارها؟ وكيف تعمل على تطبيق القوانين العرفية لتنظيم سير هذه المنشآت التقليدية المائية.

ثانيًا: التنظيمات الاجتماعية المائية بواحة فزواطة

إن فهم التنظيمات الاجتماعية للموارد المائية بواحة فزواطة يقتضي بداية تحليل التركيبة السكانية التي لا تختلف عن نظيرتها بباقي واحات درعة، باستثناء بعض الملاحظات التي لها انعكاسات مباشرة على نوعية الملكية السائدة بالمنطقة ونصيب الفرد من المياه الموزعة بين أفراد دواوير الواحة والمجموعات المكونة لها. فالدارس للبنية الاجتماعية لواحة فزواطة يقف على تراتبية اجتماعية واضحة المعالم على رأسها العرب والأمازيغ الرّحل، ثم أولئك المستقرّون، ثم الشرفاء والمرابطون، ثم ضراوة. هذا التنوع الاجتماعي بالإضافة إلى الكثافة السكانية بالمنطقة كان لهما الأثر البالغ على منظومة استغلال الموارد الطبيعية عامة، والمائية على وجه الخصوص.

١/٢-التنظيم الاجتماعي

ويُقصد به المبادئ العامة المتحكمة في تنظيم المجتمع في الفترة ما قبل التدخل الكولونيالي، والآليات التي مكنت التجمعات السكينة (القصور) من تدبير شؤونها الداخلية والخارجية بعيدا عن هيمنة السلطة المركزية. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أنه من الضروري إزالة اللبس حول وصف هذا التنظيم الاجتماعي بالتقليدي من طرف العديد من المؤرخين والباحثين الذين يعتبرونه سلبيا، وهو أمر غير صحيح، إذ على العكس من ذلك، هو تنظيم ناجع وفعال منبثق عن واقع معاش تضبطه قوانين أو "إزرفان" لاحتواء ومعالجة مشاكل السكان درءا للمخاطر والأزمات التي قد تنتج عنها، مما يستدعي التكيف مع كل ما هو مستجد في مجتمعات الواحات المتسمة بالحيوية باعتبارها مجتمعات ليست جامدة، إذ كانت تتأثر بالمحيط وتتفاعل معه فيؤثر عليها وتؤثر فيه.[٣٣] وتشمل المكونات الأساسية للتنظيم الاجتماعي الفزواطي، عناصر بنيوية متعددة، كالأسرة والعظم (اغص)، والمجال الترابي الذي يمثله القصر في أبعاده الهندسية والتاريخية والتدبيرية، وكذا علائقه الخارجية في شتى المجالات مع القصور الأخرى.[٣٤]

(١/٢) ١-الأسرة:

وشكلت الأسرة واسطة العقد في التنظيم الاجتماعي الفزواطي، وتنعت محليا باسم "تكات" أو "ألمسي"، ورغم أنها أصغر خلية اجتماعية، فهي المعبرة عن هذا التنظيم الاجتماعي بشكل واسع لأن تركيبتها البشرية (أب وأم وأطفال وأقارب الخ...) هي عماد الهيكل الاجتماعي الذي تنبني عليه كل العلاقات الداخلية والخارجية. والأسرة الفزواطية أبوية، مثلها في ذلك مثل باقي أسر واحات درعة، يختلف حجمها من قصر إلى آخر، فقد تكبر أو تصغر، أو يتم إدماجها في أسرة أخرى لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، حسب الظروف التاريخية ويشكل "إغص" أو "العظم" المكون من عدة عائلات تدعي أنها تنحدر من جد حقيقي أو مزعوم، الدعامة القوية للأسرة الفزواطية في التنظيم الاجتماعي السائد. وعموما فالفرد في المجتمع الواحي لا تكون له الأهمية إلا في الإطار الجماعي الذي تجسده أولاً أسرته وعظمه وقصره وقبيلته. لذلك كان عليه الانصياع لكل ما يصدر عن هذه المؤسسات الاجتماعية والسياسة والثقافية المحددة لهويته التي كان يمثلها إغرم (القصر) الذي كان ينتمي إليه.[٣٥]

(١/٢) ٢-القصر: إغرم:

وهو مجال استقرار مجموعة من العظام، وكان خاضعا لهندسة معينة حسب الموقع، وحسب أهمية عظامه. وعادة ما كان يحاط بسور يتخلله باب أو بابان أو ثلاثة، وعليه ابراج الحراسة. وإذا كان بناء القصور يتم بالتراب المدكوك والمواد المحلية فإن مواقعها وبنيتها الداخلية تختلف من قصر إلى آخر. وظل إغرم هو الركن الأساسي في التنظيم الاجتماعي ليس في منطقة فزواطة وحدها فقط، بل في مناطق الواحات كلها، لما له من أبعاد متعددة ففيه كان يتجسد الإطار الجغرافي والاستقرار والانتماء والتجانس بين الفرد وجماعته. وهو القلب النابض للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي البعيد الغور.

والقصر- ككيان اجتماعي وسياسي كانت تقوم بتسيير شؤونه مجموعة من الأشخاص كان يطلق عليهم اسم "لجماعت " المؤلفة من ممثلي العائلات والعظام القاطنة بالقصر- وكان تعيينهم يتم في غيابهم، حسب كفاءتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية، وكذا معرفتهم بعرف القبيلة الذي هو إلى حد ما القانون الأسمى (الدستور) الذي يحتكم اليه عند الحاجة. وهؤلاء النواب -إن صح التعبير-كانوا يسهرون على كل المؤسسات الاجتماعية للقصر، وكانوا يتخذون كل القرارات اللازمة في شانها وحريصين على تنفيذها. وشكلت مؤسسة أمغار إحدى أهم هذه المؤسسات لما كان لأمغار من دور أساسي في قيادة القبيلة والقصر الذي كان ينتمي إليه. أما تعيينه، فكان أول الأمر لفترة محددة (عام واحد) تجنبًا للتحكم والطغيان. وبمرور الوقت، أصبح متوارثا في بعض الأسر. وقد كان المخزن يزكي الشيخ الذي كانت القبائل ملتفة حوله. وكان شيخ القبيلة يصدر الأحكام وينفذها، كما كان ينفذ كل ما يصدر عن الجماعة.[٣٦]

وفيما يلي جدول بأهم قصور واحة فزواطة وتركيبتها الاجتماعية.

جدول بأهم قصور واحة فزواطة[٣٧]

اسم القصر	الفئة الاجتماعية/الإثنية	عدد المنازل المكونة له
زاوية سيدي عبد العالي	المرابطين	٣٠
الزاوية الدخلانية	المرابطين	١٥
زاوية سيدي موسى	المرابطين	٢٠
قصيبة باسو أوهادي	أمازيغ	٢٠
قصيبة بلهبوط	أمازيغ	٢٠
قصيبة أولاد أوسوقين	أمازيغ	١٥
قصيبة آيت عيسى أوبراهيم	أمازيغ	١٥
قصر آيت حمو	المرابطين	١٥
لقصابي: قصر الكدية+ قصر غنايم تاكشورت	عرب الروحة والغنانمة	أكثر من ٢٠
آيت عثمان تيگّيت	المرابطين	١٥
الزاوية البرّانية	المرابطين	١٥
تينفو: ٤ قصور: القصر الكبير+ الحرّار+آيت رحّو+ بونو	ضراوة	أكثر من ٣٠
كابو	آباء عرب الروحة والغنامة	٦
تاگّرسيفت	المرابطين	٣٠
بريجة	أمازيغ آيت سفول	٣٥
قصيبة آيت سفول	أمازيغ آيت سفول	٥٠
أولاد إبراهيم	ضراوة	٨٠
زاوية تافگّروت	مرابطين	١٠
آيت بو يوسف	ضراوة	٥٠
آيت كجّور	أمازيغ	٢٠
مگّاربة	ضراوة	٢٥
زاوية تامگّروت	مزيج من الإثنيات والمرابطين	٣٠٠
تازروت	ضراوة	٦٠
زاوية أگّوني	ضراوة+ مرابطين	٤٠+١٥
أغلى أودرار	ضراوة	٣٠
آيت يحيى أوموسى	مرابطين وأمازيغ رحّل	١٥+ محلات للرّحل
امزرو	أمازيغ	١٥
زاوية سيدي أوالنّاس	مرابطين	١٧
آيت حگّو	أمازيغ	١٥

(١/٢) ٣-الجماعة: (لجماعت):

وكانت الجماعة تتدخل في تدبير كل مجالات الحياة بالقصر الزراعية منها والرعوية وغيرها. فالجماعة هي التي تعين مثلا المشرف على تعهد الساقية (أعلام ، تركا أو أمغار، تركا) أو الراعي (أمكسا). كما كانت تشرف على أمور المسجد، وذلك بالعناية بمرافقه «وتوظيف» فقيه القبيلة وفق ما يحفظ كرامته وتسمع به موارد القبيلة. وكانت أجرته محددة سنويا في قدر معين من المحصول الزراعي، ومبلغ آخر من المال كان يساهم في تأديته قاطنو القصر، كل حسب وضعيته كما كان الفقيه (الطالب) يحظى بالضيافة اليومية تناوبا بينهم.[٣٨] والجماعة هي التي كانت تقوم أيضا بتنظيم ضيافة الزوار الطارئين مثل الشرفاء وإمديازين (الشعراء) الذين كانوا يتجولون في المنطقة في أوقات معينة. وخلاصة القول، فإن تعمير مجال معين، كان يتطلب بالضرورة تنظيمه وضبطه وفق قوانين وأعراف كانت تقوم بإصدارها لجماعت بشكل ناجع وفعال ضمانا للتوازن والاستقرار المتواصل لساكنة ذلك المجال (القصر أو القبيلة).

(١/٢) ٤-الشرفاء والمرابطون:[٣٩]

من المعلوم أن الزوايا في درعة حظيت بالاحترام والتوقير، فكانت القبائل تقدم لها «الزيارات» في مناسبات محددة على شكل تبرعات وهبات عينية تساعدها على الضيافة وإطعام الطعام للزائرين وعابري السبيل. وكان الناس يسدون لها العديد من الخدمات وخاصة منها تلك التي لها ارتباط بالفلاحة. ويتواجد بواحة فزواطة وحداث اثنية تُدعى "المرابطين " و" الشرفاء" العلويين والأدارسة، ويلعب هؤلاء دور الصلحاء ويلتزمون البقاء خارج صراع الأحلاف لأنهم يسعون لنشر الصلح بين المتنازعين.

وبدوره يشير أحمد البوزيدي إلى أن التفاوت الحاصل في توزيع مياه وادي درعة بين ساكنة العالية وسافلة الوادي كانت تطرح عدة مشاكل ترجمت إلى صراعات ونزاعات اختلفت حدتها من وقت إلى آخر، وبالتالي طلب وساطة الصلحاء ورجال الفقه للفصل فيها، كما تم الاهتداء إلى وضع قواعد عرفية لتنظيم توزيع مياه النهر بين الطرفين.[٤٠] ويؤثر هذا التنوع الإثني والقبلي على توزيع المياه بواحة فزواطة بحيث أن الاستفادة من مياه السقي تختلف حسب الملكية والوزن الاجتماعي لكل فئة. والجدول التالي يبين هذه التباينات:

التراتبية الاجتماعية في الولوج إلى الماء بواحات درعة:[٤١]

الفئة الاجتماعية	الملاك		الماء		عدد الخروبات لكل مالك
	العدد	%	العدد	%	
الشرفاء	4.1	46	4.5	١٠	4.6
المرابطين	21.4	240	24.0	٥٣	4.5
الاحرار (الأمازيغ)	27.1	303.5	19.4	43	7.1
حراطين	20.7	231.5	17.6	39	5.9
حبوس	2.1	23	0.5	1	23.0
الزوايا	5.7	64	0.5	1	64.0
خارج المجال	5.7	9	1.4	3	3.0
المجموع	100	1120	100	221	5.0

٢-التنظيم العرفي لواحة فزواطة

٢/١-العرف (أزرف أو تيعقيدين):

أطّر العرف أو "**أزرف**" المجتمع الفزواطي فأزرف (جمع إزرفان) معناه القانون أو مجموع القواعد التي كانت تضبط العلاقات بين الناس الذين يعيشون في مكان معين، وكانت تلك القواعد والقوانين من إفراز نفس المجتمع وتفرضها إكراهات اجتماعية على الفرد والجماعة على حد سواء. وأعراف منطقة فزواطة كغيرها من أعراف المجالات الواحية، شملت جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكان مشرّعوها يتوخون من ورائها الحفاظ على التوازن داخل القبائل، والتركيز على قيم التضامن، مما يعطي للجماعة المناعة والقوة ويجنبها التفرقة التي قد تؤدي إلى الانحلال والزوال. إن تيعقيدين – ن – فزواطة تعبر عن الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي عاشها الفزوطيون خاصة خلال القرون الثلاثة الأخيرة. وهي خزان لمعلومات تاريخية مهمة لا توجد في غيرها من المصادر الأخرى.[٤٢] ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مستويات متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:

٢/١-١-على مستوى القانون الجزائي:

يعتبر المشرع (الفزواطي/الواحي) من أشد المشرّعين ارتباطاً بمجتمعهم حيث انطلاقا من تراكم التجارب يتم إحداث وصياغة بنود القوانين العرفية. فانطلاقا من تحليل مضامين القانون الجزائي نجد أن المشرع الواحي لا يلجأ إلى العقاب الجسماني، بل يعتمد كليا على مبدأ الغرامات الذي يشكل المصدر الأساسي لمداخيل القبيلة ولا يتم فرض الضرائب إلا نادرا في الحالات الخاصة.

٢/١-٢-على مستوى تدبير الموارد الطبيعية:

حرص المجتمع الفزواطي على تطوير القوانين في هذا المجال حيث الهم الأساسي هو الحفاظ على الموارد الطبيعية خصوصا في مجتمع يعتمد في تنظيمه على تدبير القلة وتسيير الندرة. لذلك، وفيما يخص المياه واستغلالها، حرص المشرّع على استعمال الماء بحس جماعي ومسؤول يمكن كافة سكان القصور والدواوير من الاستفادة من حصص لسقي الأراضي الزراعية وفق قوانين تنظيمية صارمة تصل إلى حد فرض غرامات على منتهكي هاته القوانين.

٢/٢-قوانين تدبير الماء

لقد ظل مشكل تدبير المياه الهاجس الأكبر لدى المجتمع الواحي عامة، فتواجد منشآت مائية قديمة لا تزال مثبتة على سفوح الجبال وفي الأودية، وقنوات السقي المصانة بعناية يؤكد أن تدبير الماء بالمنطقة يعود إلى ماض سحيق. كما يبدو أن ذلك ثمرة جماعة بشرية أصيلة مستقرة بالمنطقة، فجلب المياه يستدعي اتفاقا كاملا وتنظيما قويا ومهارة مهنية لجماعة القصور، وهذا ما يفسّر وجود تنظيم عرفي محكم يؤمن استمرارية النظم الهيدروليكية في وسط بيومناخي جد هش.

٢/٢-١-التدبير العرفي للموارد المائية بواحة فزواطة:

لقوانين تدبير الماء بواحة فزواطة أهمية كبرى، فباعتبار الماء مادة حيوية فإن أغلب الصراعات تنشأ بين القبائل بسبب الرغبة في الاستحواذ على منابعه. لكن الإشكال الرئيسي بالنسبة للنظام المائي الواحي يتمثل في مظاهره المعقدة التي تختلف حسب القصور والوضعية الاجتماعية ونوعية الملكية ووضعية تلك الموارد المائية بين زمن الفيض وزمن الندرة، وبالتالي فإننا أمام نظام متغيّر حسب الظروف. وعمومًا يمكن تلخيص خطوط هذا النظام من خلال العناصر التالية:[٤٣]

- أن الماء غير مرتبط بالأرض، كما هو الحال في باقي واحات الشمال الإفريقي، بمعنى أن الماء "عازب" أي أن الفلاح يمكن أن يملك الأرض دون أن يملك الماء، أو العكس.

- لا تُطرح إشكالية تقسيم الماء إبّان مرحلة الفيض، فكل فلاح له الحق في توجيه المياه نحو حقوله حسب إمكانياته وقدرة سواقيه، ولكن عندما يصبح الماء نادرا يتم اللجوء إلى قوانين تدبير المياه لتلافي النزاعات.

- في غالب الحالات نجد قصر أو قصرين يملكان ساقية يتم توزيع حقوق مياهها حسب نسبة الأشغال التي يقوم بها الفلاحين لاستصلاح السواقي والسدود الترابية "أكوك"، حيث يبعث الملاك "خمسهم" للقيام بالأشغال المطلوبة حتى يتسنى لهم الحصول على أكبر عدد من نوبات السقي، الشيء الذي يخلق تنافسية بين سكان القصور.

- تتعدد أنماط التوزيع ومن غير السهل تسميتها كلها، فلكل نمط نظامه الخاص، حيث يتم تقسيم اليوم إلى نوبات والنوبة إلى خروبة، فردية، مادية، أو تسيلة. هذه الوحدات تختزل الوقت الذي يمكن من خلاله للفلاح أن يحوّل حق الماء الممنوح له إلى حقله. ومثال ذلك: إذا كانت النوبة تنقسم إلى ١٦ خروبة وأن الفلاح يملك منها ٨، فإن هذا الأخير يأخذ الماء لمدة تقارب ٩٠ دقيقة.

ولمعرفة طرائق تنظيم المياه وتوزيعها بواحة فزواطة لابد من معرفة بعض أنواع الملكيات السائدة بالواحات:

أهم أنواع ملكية الماء بواحة فزواطة[٤٤]

الملكية الفردية

و هي الأكثر شيوعا و انتشارا بواحات درعة و هي خاضعة لكافة الإجراءات الشرعية و القانونية من حيث التوريث و البيع و الشراء و الرهن و الكراء و كل طرق المعاملات بين المتساكنين في قصور الوادي، و من هذا المنطلق فإن مالك الماء يتصرف في حصته تصرفا مطلق لا يعترض عليه فيه أحد، مع الاشارة إلى كون قيمة الماء قد تتجاوز في أحيان كثيرة قيمة الممتلكات الأخرى من نخيل و أرض و دور ...كما ان قيمة الماء تتضاعف في حالة إذا ما كان هذا الماء محررا .

الملكية الجماعية

و هي نادرة بواحات درعة و لا تتواجد إلا في تلك المناطق التي اغتصبت فيها السواقي أيام الفتن و القلاقل و الغليان الاجتماعي، و تخضع فيه ملكية الماء للجماعة، و يتم توزيع الماء من عالية الساقية " الربطة فالربطة" في اتجاه السافلة، و إلى أن يتم سقي كل الأراضي التي يمكنها الاستفادة من مياه الساقية، و تتم في هذا الاطار عملية ترميم أكوك و كنس السواقي بشكل جماعي بصرف النظر عن ما يملكه الشخص من أراضي مادامت هذه الأراضي تستفيد من الساقية.

ماء المخزن

و هو ما يتم تخصيصه لري الأراضي المخزنية بواحتي تنزولين و ترناتة ، و كان المخزن يستولي على قدر هام من الماء قسرا من سواقي بعض القبائل و يجلبه عبر مصاريف كبرى و تعرف بمصرف المخزن أو ساقية المخزن، و هو ماء يتصرف فيه العامل المخزني بالمنطقة ، و هو ماء محرر لا يؤدى عنه أي عمل .

يتبين إذن من خلال الجدول أن ملكية الماء بفزواطة، كما هو الحال بالنسبة لباقي واحات درعة تختلف من ساقية إلى أخرى، وهي تتوزع عموما على ثلاث أصناف رئيسية، على أن هذه الملكيات يصعب حصرها كلها.

٣-تنظيم السقي وتوزيع الماء:

من الصعوبة بمكان تحديد جميع طرق وأنظمة السقي المعروفة بواحات درعة عمومًا، وواحة فزواطة على الخصوص اعتبارا لخصوصيتها الإثنية، وسيطرة عنصر دراوة الذي ارتبط اسمه بالعديد من السواقي بمجالات مختلفة في المغرب، نظرا لحنكتهم

في تـدبير الميـاه وبنـاء السـواقي وتهيئـة المجـال المـائي. ولـذلك نعتقـد أن خصوصـية النظـام المـائي الـواحي تسـتمد جـذورها مـن أفكـار ضراوة في مجـال أنظمـة التوزيـع. ومـن خـلال اسـتطلاعنا لمجموعـة مـن الأنظمة السائدة بالمنطقة تبيّن أن مـاء السـاقية كـان يـتم توزيعـه في المـاضي متـداولا بـين الليـل والنهـار مدة الأسبوع، وأن النوبات تحمل أسماء ليالي الأسبوع فيقال مثلاً نوبة يوم السبت، ونوبة ليلـة الأحـد وهكـذا دواليك. إلا أن هذا النظام تم التخلي عنه واعتُمد نظام آخر، فبعد أن كان الماء يوزع خلال سبعة أيـام بلياليهـا أي حوالي أربعة عشرة نوبة، أضـحى يـوزع عـلى ثلاثـة وعشرين نوبة (١١ ليلة و١٢ يومًا أو العكس). [٤٥]

أسماء نوبات الماء
بساقية سيدي بلال بدرعة الوسطى[٤٦]

نوبة:
١- أولاد العشاب، العشابين. ٢- الدعانيين. ٣١- الدعانيين ١١
٤- بني عيسى. ٥- الحريزية. ٦- الابن خليلية. ٧- المرابطون ١.
٨- المرابطون. ٩١١- أولاد الهاشمي. ١٠- أولاد بوخليفة. ١١- أولاد علي.
١٢- البرشات. ١٣١- البرشات. ١٤١- أولاد بن موسى. ١٥- أولاد الغنامي.
١٦- أولاد بابا علي. ١٧- أولاد السيد محمد. ١٨- أولاد السي ابراهيم.
١٩- الحماط. ٢٠- أكركوزكاغ. ٢١- أولاد حدو صالح – أولاد حمو علي. ٢٢- ولاد عبو

وتبعًا لهذا النظام بات إلزاميًا على كل نوبة من نوبات الساقية النهارية أن تأتي مرة في الليل ومرة في النهار، عكس نظام الأسبوع الذي يجعل النوبات النهاريـة أبديـة والليليـة كـذلك. والحـال أن سـواقي واحات درعة الوسطى تجف في فصل الصيف حيث يقل منسوب المياه بوادي درعة لذلك تكون القبائل ملزمة بـأن تتـذكر متـى توقـف المـاء هـل في الليـل أم في النهار؟ وما هي النوبة التي توقفت فيها الدورة؟

وقـد كانـت هـذه المسـألة تتسـبب في الكثـير مـن الصراعات بـين القبائـل، إذ ترغـب كـل قبيلـة أن تسـتفيد هـي الأولى متـى حـل الفـيض. وتبـدأ السـنة الفلاحيـة بسـواقي فزواطـة عـادة يـوم ١٧ أكتـوبر الفلاحـي، لتنطلـق دورة النوبـات في آخـر نوبـة جفـت فيهـا الساقية، أما إذا لم يتـذكر أحـد في أيـة نوبـة توقفـت الساقية فهناك طريقتان لمعالجة المشكل:

❖ اللجوء إلى القرعة.

❖ أن تبدأ الدورة من نوبة مالكي عالية الساقية.

وقـد بـدأ أهـل السـواقي يتغلبـون عـلى هـذه المشـكلة بتسـجيل اسـم آخـر نوبـة توقفـت عنـدها الساقية، وتحديد نوعها ليلية أو نهارية. وعندما يقترب زمـن الفـيض يقـوم "عامـل السـاقية" بانتـداب قبائـل القصـور إلى تـرميم أكـوك وكـنس المجـرى الرئيسي للساقية. وغالبـا مـا يـذكر القبائـل أثنـاء العمـل باسـم النوبة التي ستبدأ بها الدورة المائية بناء على ما ثبت عنده كتابة أو باتفاق الجميع.

١/٣-أسس توزيع المياه بين قبائل الواحة:

تتم عملية التوزيع بين دواوير وقصور الواحة وفق أسس دقيقة، يمكن رصدها على ثلاث مستويات:[٤٧]

(١/٣) ١-المستوى الأول:

يتطلب توزيع الماء في هذا المستوى خـبرة عاليـة ومعرفة دقيقة بأسرار توزيع المـاء، وهكـذا يُسـتدعى أهل الخبرة مـن مختلـف القبائـل المشـاركة في ملكيـة السـاقية، والـذين يملكـون حـق المـاء في مصرف مـن المصـاريف، ويـتم اللقـاء عنـد نهايـة المجـرى الـرئيس للساقية، ويُسـتدعى البنـاؤون فيبنـون بـالجير المكـان الـذي سـيوزع فيـه المـاء عـلى المصـاريف الأربعـة وبطريقـة تسـمح بانسـياب المـاء في المصـاريف في وقـت واحـد. فـإذا لـوحظ تـأخر انسـياب المـاء في أحـد المصـاريف عـولج إلى أن يـتم تـدفق المـاء في لحظـة واحدة في كل المصاريف.

بعـد ذلـك ينتقـل البنـاؤون إلى مرحلـة التقسـيم فيجـدد الخـبراء وأعيـان القبائـل عـدد النوبـات في كـل مصرف ثم يتفق الجميع على وحدة قياسية يحددونها حسـبما اتفـق لهـم ثـم يعينـوا في مـدخل كـل مصرف عددًا محدودًا من الوحدات القياسية، فيقوم البنـاؤون بوضع الحجر والجـير طبقـا لاتفـاق الجميـع ولمـا أفرزتـه الحسـابات الدقيقـة لمـاء السـاقية. ويسـمى هـذا التقسـيم أزاكَلـو أو زوكَـلا. وبعـد ذلـك يقـوم البنـاؤون

بوضع اللمسات الأخيرة على التقسيم وببنائه بالحجر والجير تجنبا لتكسيره وتخريبه، وقد أصبح الإسمنت والحديد يعوض الجير والحجر في إنجاز مثل هذا التقسيم.

(١/٣) ٢-المستوى الثاني:

كل مصرف من المصارف الكبرى ينقسم إلى عدة مصاريف أخرى متشعبة، كما تتشارك عدة قبائل في المصرف الواحد، وكل قبيلة تملك عددا من نوبات الماء، ترغب في جلب مائها إلى حيث أراضيها لذلك تكرر نفس العملية لضبط حصة كل قبيلة فيقوم البناؤون بإنجاز زوكَلا بشكل يضمن لكل قبيلة حقها من الماء.

(١/٣) ٣-المستوى الثالث:

وهو أكثر تعقيدًا من سابقيه لأن عملية توزيع الماء في هذا المستوى تنتقل من المرحلة النظرية المبنية على حسابات دقيقة إلى المرحلة العملية الفعلية لتوزيع الماء على أفراد القبيلة. وتشكل النوبة القياس المتعارف عليه للتقسيم وفق وفرة أو ندرة المياه. وتتشكل النوبة من ١٦ خروبة أي حوالي ٨٠ درهما، ويعين ملاكو النوبة شخصا له اطلاع واسع بأسرار النوبة يعرف بـ "الصّعّاد" وهو ملزم بالصعود مع المصاريف التي سيقسم فيها ماء النوبة قبل شروق الشمس إذا كانت النوبة نهارية، وقبل غروبها إذا كانت النوبة ليلية، حيث يلتحق به أصحاب النوبة ويحدد كل واحد القدر الذي يريده في هذا المصرف أو ذاك.[٤٨]

توزيع الماء بين الملاك بواحة فزواطة[٤٩]

نوع الحصة	الملاك	عدد حصص الماء	عدد الخروبات حسب الملكية
بدون ماء	٣٧	-	-
١،٣ إلى ١ خروبة	٣٢	٢٩،٨	٠،٩
١،٣ إلى ٣،٢ خروبة	٥٦	١٠٩،٢	١،٩
٢،٥ إلى ٤،٠ خروبة	٥٢	١٧٨،٣	٥،٤
٤،٥ إلى ٦،٠ خروبة	٢٨	١٥٥،٧	٥،٥
٦،٣ إلى ٩،٠ خروبة	٢٤	١٩٠،٠	٧،٩
١٠،٠ إلى ١٦،٠ خروبة	٢٣	٢٨٠،٠	١٢،٢
أكثر من ١٦،٠ خروبة	٦	١٧٧،٠	٢٩،٥
	٢٥٨	١١٢٠	٤،٤

وبعد ذلك يقوم الصعاد بتحديد الوقت النظري لكل فرد، ويختلف هذا الوقت بين الليل والنهار.

إذا كان الوقت ليلاً:

فإن يقسم الصعاد الليل إلى العشاء الأولى والعشاء الثانية وثلث الليل ونصف الليل وربع الليل والفجر...وقد كان الصعاد يستعين على تحديد هذه الأوقات بحركة النجوم خاصة الثريا والمشبوح والوتد.. وقد اكتسب عرفاء الماء خبرة دقيقة في ضبط هذه الأوقات.

إذا كان الوقت نهارًا:

فإن تقسيم أوقات الماء يعتمد على الظل باستخدام أقدام الرّجل انطلاقا من معرفة وقت الظهر وقد حدده فلكيو درعة حسب هذه القاعدة كما يلي:[٥٠]

ط	ز	و	ه	د	ج	ب	ا	ب	ج	د	ه	و	ز	ط
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	**يناير**	دجنبر	نونبر	أكتوبر

فهذه الحروف الإثني عشر ترمز لشهور السنة وهكذا فحرف الطاء يمثل يناير وعدد أقدام الزوال تسعة أقدام، وحرف الزاي يمثل فبراير وعدد أقدام الزوال سبعة، وهكذا إلى آخر شهور السنة. ولضبط أوقات الظهر كان الصعاد يحدد نصف اليوم وربع اليوم وثلث اليوم.

٢/٣-نظام تدبير المياه:

وعمومًا فإن أنظمة السقي والتوزيع بواحة فزواطة تكشف عن خاصية أساسية مفادها أن هذا النظام يخضع لشروط دقيقة، تفرض على الجميع احترامها اعتبارا لخصوصية المجال المتسم بالجفاف والندرة، وقد كشفت الأبحاث عن نظامين متميزين لتدبير المياه بواحات درعة عموما، ونجد مثيلا لهما بواحة فزواطة باعتبارها جزءا من هذا المجال:

(٢/٣) ١-الوضعية الخاصة بسواقي الملك Melk:[٥١]

هذا النوع من النظام يخص السواقي التي يمتلك فيها سكان القصور الماء في استقلال تام عن الأرض، بحيث أن كمية الماء التي يمتلكها كل فرد تتحدد بحسب الأشغال التي يقوم بها في بناء أو صيانة

السواقي، لكن ومع انتشار مظاهر البيع والشراء والكراء لملكية الماء أصبحت الحقوق تنتقل من فرد إلى آخر أو بمعنى آخر لمالكي الأراضي، الذين يوزعون الماء حسب صبيب السواقي وعدد المستفيدين بالنوبة التي تنقسم هي الأخرى إلى "فردية بيضاء" أي أنها نهارية، أو "فردية سوداء" أي فردية ليلية. هذه الأخير التي تنقسم بدورها إلى عدة خروبات، كل واحدة منها تدوم تقريبا ٤٥ دقيقة من صبيب الساقية.

(٢/٣) ٢-الوضعية الخاصة بسواقي ألاّم Allam:[٥٢]

ويتعلق الأمر بالسواقي الجماعية، حيث لا يتم تقسيم المياه حسب الحصص وإنما يرتبط الماء بالأرض التي يسقيها، وكل تغيير يحصل في مساحة الأرض يؤثر مباشرة على حصة الماء الممنوحة للسقي. وهو ما يُعبّر عنه بلغة أهل فزواطة والواحات المجاورة بـ "الأرض مزوجة بالما". وبالتالي فكل من يملك ساقية يأخذ حصته من الماء حسب ترتيب طبوغرافي دقيق يدعى " مصرف بمصرف" أي أن المياه تسقي الأراضي الجماعية بالمرور من مصرف إلى آخر بالتسلسل عكس نظام الملك الذي لا يخضع لهذه القاعدة، حيث يتبع نظام الحصص بالنوبة.

(٢/٣) ٣-التحكم في نمط التوزيع:[٥٣]

لضمان السير العادي للنظامين السابقين (اللذان ينضاف إليهما نظام ثالث هو خليط بين الملك وألاّم) يلجأ ضراوة إلى تعيين مراقب يسمى "**أمازال**" يعهد له مهمة مراقبة وتدبير الخلافات خاصة في سواقي الملك، عن طريقة مراقبة تدفق المياه، وزجر المخالفين ومتابعة أشغال الصيانة والبناء.

وتتوفر أغلب قصور فزواطة على سواقيها الخاصة، وبالمقابل نجد قصور متعددة تشترك في ثلاث سواقي رئيسة وهي:[٥٤]

ساقية تاكَرسيفت: وعرضها ثلاث أمتار، تسقي قصور تاكَرسيفت وكابو.

ساقية آيت كجور: وعرضها مترين، تسقي قصور آيت كجور، وآيت بو يوسف وزاوية تافكَروت أولاد إبراهيم وقصيبة آيت إيفول والبريجة.

ساقية تامكَدانت: وهي بعرض مترين، وتسقي القصور الواقعة بين أغلى أودرار، وآيت يحيى أومحمد، وعمق هذه الساقية يتجاوز المتر والنصف.

٤-الصراعات حول الماء

لكن وعلى الرغم من ذلك تنتج مجموعة من الصراعات حول الماء، ويعود ذلك لأسباب متعددة تتدرج حسب مستويات نجملها فيما يلي:

٤/١-الصراع على مستوى الواحات:[٥٥]

تستفيد واحات العالية من أكبر كم من مياه نهر درعة وتتمتعان بما يعرف محليًا بـ "الماء الحي" عكس واحات السافلة كفزواطة والتي تعاني من قلة الماء. ويتفاقم هذا المشكل كلما اتجهنا نحو الجنوب إلى أن يصبح جفافا حقيقيا. فلا تكاد واحات العالية تصلح ما تهدم من أكَوكَاتها بفعل الفيضانات للدفع من منسوب المياه لجلبه عبر السواقي حتى تجف مياه النهر في الواحات الجنوبية، الأمر الذي يدفع بقبائل هذه الواحات إلى تنظيم هجومات خاطفة لهدمها. وكثيرًا ما كانت هذه الهجمات تؤدي إلى حروب دامية بين القبائل، مما يؤدي إلى تدخل أهل الصلاح من الأشراف والمرابطين لتهدئة الأوضاع والعمل على إيجاد حل توافقي، وفي هذا الإطار كانت قبائل الواحات الشمالية توافق على تحديد مدة زمنية تسمح بإرسال الماء إلى الواحات الجنوبية، إذ تقوم بإغلاق مداخل سواقيها وإحداث فتوحات في أكَوكَاتها لينتج عن ذلك فيض اصطناعي يسمح بوصول المياه إلى واحات السافلة.

٤/٢-الصراع على مستوى السواقي:

ويرجع أصل هذا الصراع إلى رغبة بعض القبائل أو بعض المجموعات البشرية في الاستفادة من أكبر كم ممكن من مياه الساقية ولو كان ذلك على حساب غيرهم من القبائل، ومن أبرز مظاهر الصراع على الماء في هذا المستوى نذكر:

على مستوى حوض التصريف: الصراع بين أهل عالية السد وسافلته حول الاستفادة من الماء النابع من أسفله، فقبائل الساقية الأعلى تتحكم في سدها، مما أدى إلى مواجهة مسلحة غير متوقفة بين القبائل إلا في حال تدخل أهل الصلاح لإيجاد حل توفيقي بين المتنازعين.

على مستوى حق المرور: على إثر حدوث الفيضانات تنجرف سواقي مجموعة من القبائل وهذا ما يضطرها إلى شراء بقع أرضية من قبائل أخرى لتمر منها الساقية الجديدة والتي يؤدون في مقابلها ثمنا باهضا ومع ذلك فإن القبائل البائعة تفرض عليهم ما يسمى بـ "حق المرور" أو "حق القادوس" ومعناه الاستفادة من ماء الساقية التي تمر عبر أراضيها طبق القوانين والضوابط التي يتم الاتفاق حولها بين المتعاقدين، إلا أن إجحاف القبائل المستفيدة من حق القادوس يفضي بطريقة تدريجية إلى نشوب صراعات مريرة قد لا تنتهي إلا بتدخل أطراف خارجية لإعادة

الأمـور إلى سـابق عهـدها وإلـزام الطـرفين بـاحترام المواثيق.

٣/٤-الصراع بين عالية وسافلة الساقية:[٥٦]

والصراع هنـا بـين مـالكي نفـس السـاقية، وهـي ظاهرة حاضرة في التاريخ المحلي بواحات درعة، وهي ناتجـة عـن رغبـة بعـض القبائـل أو الأسر المتحكمـة في عاليـة السـاقية في الاسـتفادة مـن ميـاه السـاقية بكيفيـة تـدوس معهـا حقـوق أهـل السـافلة، وهـي مسألة طُرحت على فقهاء درعة وغالبًا ما يكون الحكم فيها لصالح القبائـل المتضـررة إلا أن هنـاك قبائـل وأسر نافـذة لا تعبـأ بهـذه الأحكـام ومقتضـياتها مـما يضـطر القبائل الأخرى إلى استعمال القوة.

خَاتِمَةٌ

وخلاصة القـول يبـدو أن المجتمـع الفزواطـي أوجـد لنفسـه تنظـيمًا قبليًـا يـنعكس بصـفة ميكانيكيـة عـلى الوضع القـانوني لهـذا المجتمـع، فمثـل هـذا التنظـيم الاجتماعي يحتاج إلى مجموعة من القواعـد القانونيـة التي تسير العلاقة بين الأفراد والجماعة. هذه القواعد تـتجلى في القـوانين العرفيـة المحليـة التـي أوجـدها المجتمع الواحي الفزواطي مثله في ذلـك مثـل بـاق المجتمعات الواحيـة، لتسـيير مؤسساته ذات الطبيعـة الاجتماعية أو الاقتصادية كنوبـات الميـاه مـما يـنعكس عـلى التنظـيم السـياسي لهـذا المجتمـع حيـث يسـهر عـلى تنظـيم وتطبيـق القـوانين العرفيـة رجـال يـتم تعيينهم لهذا الغرض بإشراك باقي أطراف التنظيم.

وتبقـى هـذه القـوانين العرفيـة عنصرًا أساسـيًا لا غنى عنه في المجتمع الواحي المبنـي عـلى اقتصـاد النـدرة. وإذا كانـت هـذه الأعـراف قـد تـأثرت بالتجاذبـات الجدليـة بـين مجـالين متعارضـين: مجـال نفـوذ المخـزن ومجال الـولاء (البيعـة)، وخضـعت لعمليـة التثـاقف مـع مختلـف الثقافـات التـي عرفهـا المجـال المغـربي عـبر فتراتـه التـاريخي، فإنهـا حافظـت عـلى أصـالتها ومحليتها، بل سـاهمت في إغنـاء الشـريعة الإسـلامية وفي صـياغة التشـريع المغـربي العصـري كمرتكـز أسـاسي. ويعتـبر تـدبير المـوارد المائيـة الـتجلي الأساسي لمظـاهر التضـامن والتكافـل الاجتماعـي في مجـال يعـاني مـن الهشاشـة، وبالتـالي نتسـاءل عـن المظاهر الأخرى لهذا التضامن في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية.

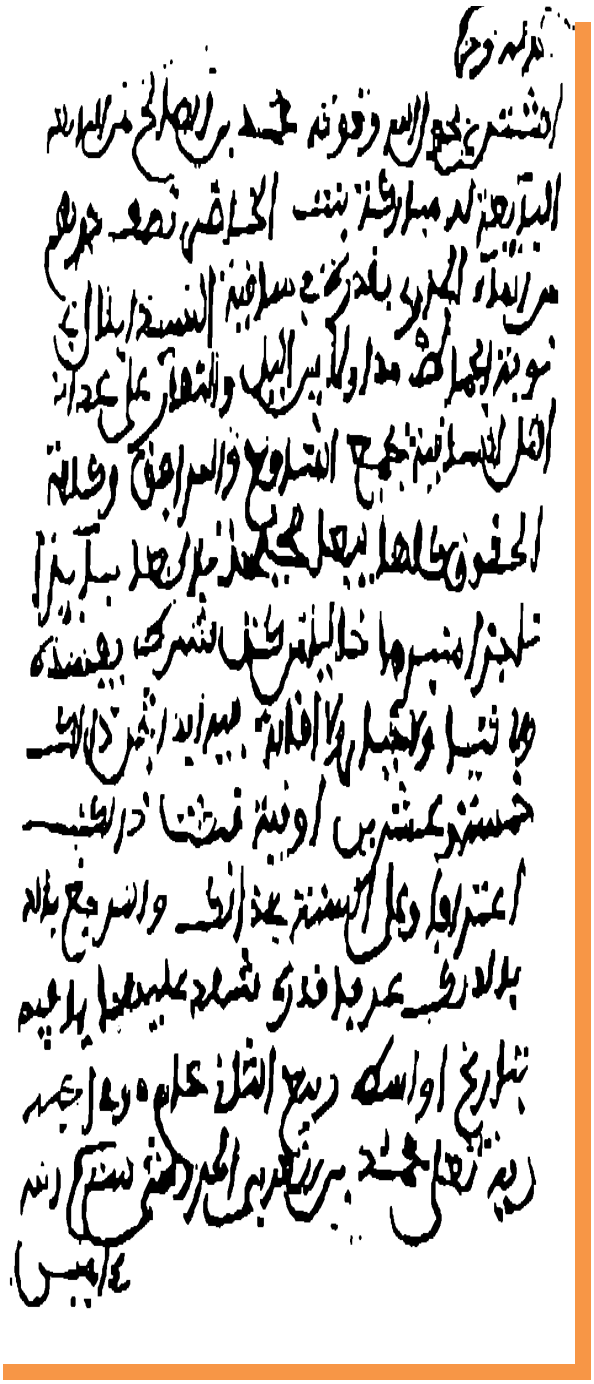

اشترى بحول الله وقوته محمد بن الصالح من البائعة له مباركة بنت الحاضر نصف درهم من الماء الجاري بقدرة في ساقية السيد ابلال في نوبة الجماط مداولا بين الليل والنهار على عداد أهل الساقية بجميع المنافع والمرافق وكافة الحقوق كلها بيعا صحيحا قاطعا جائزا منبرما خاليا من كل شرط يفسده ولا ثنيا ولا خيار ولا إقالة فيه أبدا بثمن ذلك خمسة وعشرين أوقية قبضت ذلك اعترافا وعلى السنة في ذلك والمرجع بالدرك عرفا قدره شهد عليهما بما فيه بتاريخ أواسط ربيع الثاني عام 1290 عبد ربه تعلى محمد بن العربي الحروشي ستره الله آمين.

الهَوامِشُ:

(١) السملالي عبد اللطيف، **تدخلات الدولة ودور المجتمع المدني في التنمية القروية بزاكورة**، أطروحة السلك الثالث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل، موسم ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص ٨٩.

(٢) السملالي عبد اللطيف، **تدخلات الدولة ودور المجتمع المدني في التنمية القروية بزاكورة**، نفس الرجع، ص ٩١.

(٣) انظر الجدول أعلاه.

(٤) سعيد مزوز، **تدبير الموارد المائية في الأوساط الجافة. نموذج واحات درعة الوسطى: حالة واحة تنزولين**، بحث لنيل شهادة الماستر، تخصص الجغرافيا– جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش – السنة الجامعية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص.٦٧-٧٢.

(٥) أحمد البوزيدي، **قضايا توزيع الماء بواحة درعة (من خلال الوثائق المحلية)**، سلسلة ندوات ومناظرات –رقم١١-الماء في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق –جامعة الحسن الثاني-. مطبعة المعارف الجديدة-الرباط.١٩٩٩. ص.٧٩-٩٩.

(٦) أحمد البوزيدي، **التاريخ الاجتماعي لدرعة مطلع القرن السابع عشر - مطلع القرن العشرين: دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية**.- دار آفاق، المغرب، ١٩٩٤. ص ٢٩٠.

(7) Ouhajou Lekbir, Espace Hydraulique et Societe Au Maroc, Cas des systèmes D'irrigation dans la vallée du Dra, publication de la faculté des lettres et des sciences Humaines, Agadir, 1996, p 101.

(8) Pascon Paul, théorie générale de la distribution des eaux el l'occupation des terres dans le Haouz de Marrakech, R G M n(0) 18, P 3-19.

(٩) غوري حلمي إبراهيم، **الأنهار والعيون والينابيع**، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ١٩١٧، ص ١٠.

(10) Pascon Paul, le Haouz de Marrakech, Tome I, France, 1977, P84.

(١١) كربوط محمد، معلمة المغرب (الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر)، ص: ٤٥٧٦.

(١٢) الشرقاوي أحمد، **أنظمة السقي في التراث المغربي: حلة المصطلحات والمفاهيم الخاصة بأنظمة السقي بسهل تافيلالت**، دفاتر جغرافية-ص ١٧٥العدد الثالث – الرابع/ ٢٠٠٧:.٧٥.

(13) Bencherifa A, le monde rurale marocaine: diversité spéciale et culturelle, in : sous la direction d' Agoumy T et bencherifa, la grande Encyclopédie du Maroc, géographie humaine, 1987, P296.

(١٤) مهدان محمد، **الماء والتنظيم الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي**، منشورات جامعة ابن زهر أكادير، ٢٠١٢، ٦٢.

(١٥) رواية شفهية ضمن جلسة خاصة مساء يوم الأحد ٢٠١٢/٠٦/٠٣.

(١٦) كربوط محمد، مرجع سابق، ص:٤٥٧٦.

(١٧) عمالك أحمد، **جوانب من تاريخ الزاوية الناصرية: من النشأة إلى وفاة الشيخ محمد الحنفي، ١٠٥٢-١٣٢٥هـ، ١٦٤٢-١٩٠٧م**.-نشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الرباط، ٢٠٠٦. ج٢، ص:٣٦٦، هامش رقم ٦٧٠.

(١٨) آنية من خزف أو نحاس يحدث بها ثقب في أسفلها؛ يصل قطرها إلى ١٨سم وعمق ٧سم، وتوضع في وضع عائم داخل إناء به ماء عمقه ٣٠سم، لتملأ – تاناست – شيئًا فشيئًا وتتراوح مدة امتلائها ما بين ١٠ و١٢ دقيقة، كربوط محمد، مرجع سابق، ص:٤٥٧٧

(19) Laoust (E): Most et choses Bérberes. Note de linguistique et d'étnographie. Societé Marcaine d'édition, 1920, p 436.

(٢٠) ابن خلدون عبد الرحمان، **العبر وديوان المبتدأ والخبر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من دوي السلطان الأكبر**، بيروت، دار. الفكر١٩٨١، ج٧، ص٧٧ ٧٨.

(٢١) مهدان امحمد، الماء والتنظيم الإجتماعي...، م.س، ص ٧٠.

(٢٢) بن الطالب علي، **المصطلحات الجغرافية المائية بمنطقة زمور والأطلس المتوسط**، ضمن كتاب المصطلحات الجغرافية الأأمازيغية، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ٢٠١١، ص ٩٥.

(٢٣) البوزيدي أحمد، **التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن ١٧ مطلع القرن ٢٠)، دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية من خلال الوثائق المحلية**، منشورات آفاق متوسطية، ١٩٩٤، ص ٢٩١.

(٢٤) مهدان امحمد، الماء والتنظيم الاجتماعي...، م.س، ص ٧٠.

(٢٥) بن الطالب علي، **المصطلحات الجغرافية المائية بمنطقة زمور والأطلس المتوسط**، م،س، ص ٩٥.

(٢٦) مهدان امحمد، الماء والتنظيم الاجتماعي...،م.س، ص ٧٠.

(٢٧) محاضرا ت الأستاذ رشيد السلامي، م،س.

(٢٨) مهدان امحمد، **الماء والتنظيم الاجتماعي...**،م.س/ ص ٧٢

(٢٩) وحدة قياس مائية

(٣٠) مقابلة شفوية مع عامل ساقية "تامزراويت"، السيد لحسين عميها (85 سنة)، بتاريخ ١٥-٠٨-٢٠١٧

(٣١) سميت بالنوبة المحررة لأنها معفية ومحررة من أعمال الصيانة عكس باقي النوبات التي يقترن سريانها على القيام بأشغال الصيانة في الساقية.

(٣٢) دعيرة عقابية تصدر في حق كل من خالف النظام العرفي في الأعمال المرتبطة بالنظام المائي، أو القيام بسلوك يخرج عن اتفاق اجماعة القبيلة كسرقة المحصول على سبيل المثال لا الحصر...

(33) Robert montagne: les beberes et le makhzen dans le sud du maroc; ed afrique orient; casablanca; 1989; P: 169.

(٣٤) حقي، محمد: **التخزين في الواحات، نموذج واحة فزواطة بدرعة الوسطى**، المخازن الجماعية في الأطلس الكبير المركزي تراث مادي ورأسمال رمزي، سلسلة ندوات

ومناظرات رقم ١١، أعمال الندوة الدولية، تنسيق سعاد بلحسين، محمد العاملي، تقديم سعاد بلحسين، بني ملال ٢٠١٦-٢٠١٧. ص: ١٣٧-١٣٨.

(٣٥) عبد الله حمودي، **الأنثروبولوجيا والتاريخ**، حالة المغرب العربي، سلسلة دار توبقال للنشر ط ١ ـ١٩٨٨.ص ص: ٤٧-٤٩.

(٣٦) حقي محمد، مرجع سابق، ص: ١٣٩.

(37) Comité de Maroc: Le cour moyen de l'oued Draa, Bulletin du Comité de l'Afrique française, Comité du Maroc (Paris). 1905, pp: 30-31

(٣٨) عمر افا، أعمال الدورة الأولى لجمعية الجامعة الصيفية بأكادير ١٩٨٠، ص: ١٢٨.

(39) Pletsch Alfred. Eléments traditionnels et évolution récente dans l'oasis du Dra (Maroc). In: Méditerranée, deuxième série, N(o) 29, 2-1977. p. 35.

(٤٠) البوزيدي، أحمد: **قضايا توزيع الماء بواحات درعة، من خلال الوثائق المحلية**، ضمن كتاب الماء في تاريخ المغرب، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١١، مطبعة المعارف الجديدة، عين الشق الدار البيضاء ١٩٩٩، ص: ٨٣-٨٥.

(41) J. J. Pérennès, L'eau et les hommes au Maghreb. Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée, Paris, Karthala, 1993,p : 111.

(42) Mohamed Handaine, ***Anti-Atlas**: **histoire et société de l'Adrar** n lkst "illalen" Monographie du Sous, Boureg, 2009, P :60

(43) Pletsch Alfred. Eléments traditionnels et évolution récente dans l'oasis du Dra (Maroc); op.cit. p : 38.

(٤٤) البوزيدي، أحمد: قضايا توزيع الماء بواحات درعة، من خلال الوثائق المحلية، مرجع سابق، ص: ٨٥-٨٧

(45) J. J. Pérennès, L'eau et les hommes au Maghreb. Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée, Paris, Karthala, 1993,p : 111.

(٤٦) البوزيدي، أحمد: **قضايا توزيع الماء بواحات درعة**، من خلال الوثائق المحلية، مرجع سابق، ص: ٩٨.

(٤٧) البوزيدي، أحمد: **قضايا توزيع الماء بواحات درعة**، من خلال الوثائق المحلية، مرجع سابق، ص: ٨٨-٩٠.

(48) J. J. Pérennès, op.cit. pp : 112-114.

(49) J. J. Pérennès, op.cit.p : 112.

(٥٠) البوزيدي، أحمد: **قضايا توزيع الماء بواحات درعة**، من خلال الوثائق المحلية، مرجع سابق، ص: ٩٠.

(51) J. J. Pérennès, op.cit,pp :109-110

(52) Ibid.p :110

(53) Ibid.pp :110-111

(54) Comité de Maroc : Le cour moyen de l'oued Draa, Op.cit, pp: 30-31.

(55) Mohamed Aït Hamza et B. El Faskaoui: Les Oasis du Drâa au Maroc Rupture des équilibres environnementaux et stratégies migratoires, Revue Homme et migration n° 1284/ ed 2010.pp. 56-69.

(56) Madani, Tariq. La question du partage de l'eau entre amont et aval dans le monde rural marocain médiéval (2005) - In: Ruralia 5p. 68-72